

(المادة الثانية)

لا تسرى أحكام هذا القرار أو أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على وحدات القطاع العام والهيئات العامة التي تحدد بقرار من وزير المالية

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣١٨ (١٣ فبراير سنة ١٩٧٨)
حسنى مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يؤذن لوزير الإعلام والثقافة في الاتفاق مع جريدة يومئورى ، تحت رعاية حكومة اليابان ، لعرض الآثار الميمنية بالكشف المرافق لهذا القرار لمدة عام ١٩٧٨

(المادة الثانية)

تسولى هيئة الآثار المصرية إتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتقل الآثار المختارة المشار إليها فى المادة السابقة إلى اليابان تمهيدا لعرضها وإعادتها مع إتخاذ جميع الضمانات اللازمة لصيانتها وسلامتها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٦ من سنة ١٣٩٨ (١٥ يناير سنة ١٩٧٨)

ممدوح محمد سالم

قرر :

(المادة الأولى)

يضاف إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه مادة جديدة برقم ٣٥٤ مكررا نصها الآتى :

مادة ٣٥٤ مكررا : استثناء من الأحكام المقررة فى هذه اللائحة بشأن مكافآت التدريس ومكافآت الامتحان والمكافآت والمنح الأخرى ، تسرى بالنسبة لفتات هذه المكافآت الأحكام الممول بها فى الجامعات الخاصة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من العام الجامعى ١٩٧٧/١٩٧٨ ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (١٣ فبراير سنة ١٩٧٧)

حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨

بفتح حساب خاص لحصيلة بيع الخردة والكهنة وتعديل

بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ بفتح حساب

خاص لحصيلة بيع المخزون السلعى الراكد على مستوى الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٧٧ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ حساب خاص للبنك المركزى تودع به حصيلة بيع الخردة والكهنة لمختلف أجهزة الدولة وتخصص هذه الحصيلة لتعويض الجهات التى سميت منها هذه الخردة على أساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم لتنفيذ خطة تصريف الخردة أو الكهنة من مصروفات .